

العودة إلى الأرض

النكبة المستمرة وسياسات التهجير
في قضاء بئر السبع والنقب

د. منصور النصاره،

قسم السياسة والحكم - جامعة بئر السبع - وكينغز كوليج لندن

جنوب فلسطين

محطات تاريخية وقصة صمود

وقعت فلسطين تحت سيطرة الدولة العثمانية، شأنها في هذا كشأن سائر الأقطار العربية في الشرق الأوسط منذ عام 1519 حتى احتلها المستعمر البريطاني عام 1917. ففي القرن التاسع عشر وما قبله، كان جنوب فلسطين يُعرف أيضاً ببلاد غزّة، وكان يديره بصورة مباشرة متصرف القدس. ذكر مصطفى الدبّاغ في موسوعته "بلادنا فلسطين" أنّ مساحة قضاء بئر السبع كانت تقدر بـ 12,577,000 دونم. حيث امتدت مساحته من الفالوجة شمالاً وغزّة غرباً والخليل شرقاً إلى أم رشرش على خليج العقبة جنوباً، أي ما يُقدر بأكثر من نصف مساحة فلسطين التاريخية

ذكر قائم مقام بئر السبع في فترة الانتداب البريطاني، عارف العارف، أنّه قطنت على أرض قضاء بئر السبع والنقب التاريخي منذ عقود عديدة 95 عشيرة عربية-بدوية. كانت غالبية العشائر البدوية الفلسطينية المقيمة في بئر السبع تعيش أنماط حياة زراعية وأيضاً في قرى تاريخية عديدة ومدينة بئر السبع، وتملك أراضي ومراعي عُرفت حدودها بين قاطني وسكان هذه المنطقة على نحو واضح. أحد الأدلة الأرشيفية الحديثة على انتشار القبائل البدوية في الجنوب الفلسطيني منذ زمن يعود إلى القرن السابع والثامن عشر، حين أرسل الإنجليز بعثة إلى فلسطين تحت اسم "صندوق استكشاف فلسطين" بغية جمع المواد عن تاريخ وجغرافية فلسطين لأهداف كولونيالية بحثية. بعد عمل دام سنوات عديدة، أصدرت البعثة 26 خريطة مفصلة لفلسطين، من ضمنها خريطة لبئر السبع والنقب تُبين أسماء القبائل البدوية وأماكن انتشارها بالتفصيل في عام 1881. ولاحقاً صدرت خريطة الجنرال نيو-كومب عام 1913 تبين توزيع العشائر في قضاء بئر السبع وملكية الأراضي والحدود المتعارف عليها تاريخياً بين العشائر والتي لا تزال معروفة في النقب حتى اليوم (انظر الناصرة 2020).

بئر السبع

تبين وثائق أرشيف صندوق استكشاف فلسطين في لندن صوراً تاريخية لقرى في قضاء بئر السبع تعج بالحياة مثل قرية تل الملح (1830) وتل كسيفة وعرعرة والشريعة وزمارة وتل عراد والخلصة وقرية أبو جابر والشلالة وعوجا الحفير وكرنب وعسلوج وغيرها. هذا فقط بعض من الأدلة الأرشيفية والكولونيالية التي تبين انتشار العشائر البدوية في الجنوب الفلسطيني كحقيقة تاريخية غير قابلة للنقاش، حتى أن الروايات الشفوية وكتب الرحالة تشير إلى وجود عشائري في قضاء بئر السبع منذ القرن الخامس للميلاد. مؤخراً تم أيضاً اكتشاف المساجد الأموية في قضاء بئر السبع (على مشارف مدينة رهط) الذي أشار إلى حياة وتجارة في هذه المنطقة منذ الفترة الأموية والعباسية. إذ كانت بئر السبع المركز الإداري للقائد الإسلامي عمرو بن العاص. إبان نهاية الحكم العثماني لجنوب فلسطين، في العام 1914، قُدِّرَ تعداد القبائل البدوية الفلسطينية بـ 55 ألف نسمة. وفي العام 1922، إبان بداية الانتداب البريطاني لفلسطين قُدِّرَت وثائق أرشيفية بريطانية تعداد سكان النقب من العرب البدو بـ 71,115 نسمة، وبلغ هذا التعداد أكثر من 100,000 نسمة قبيل عام النكبة في 1948.

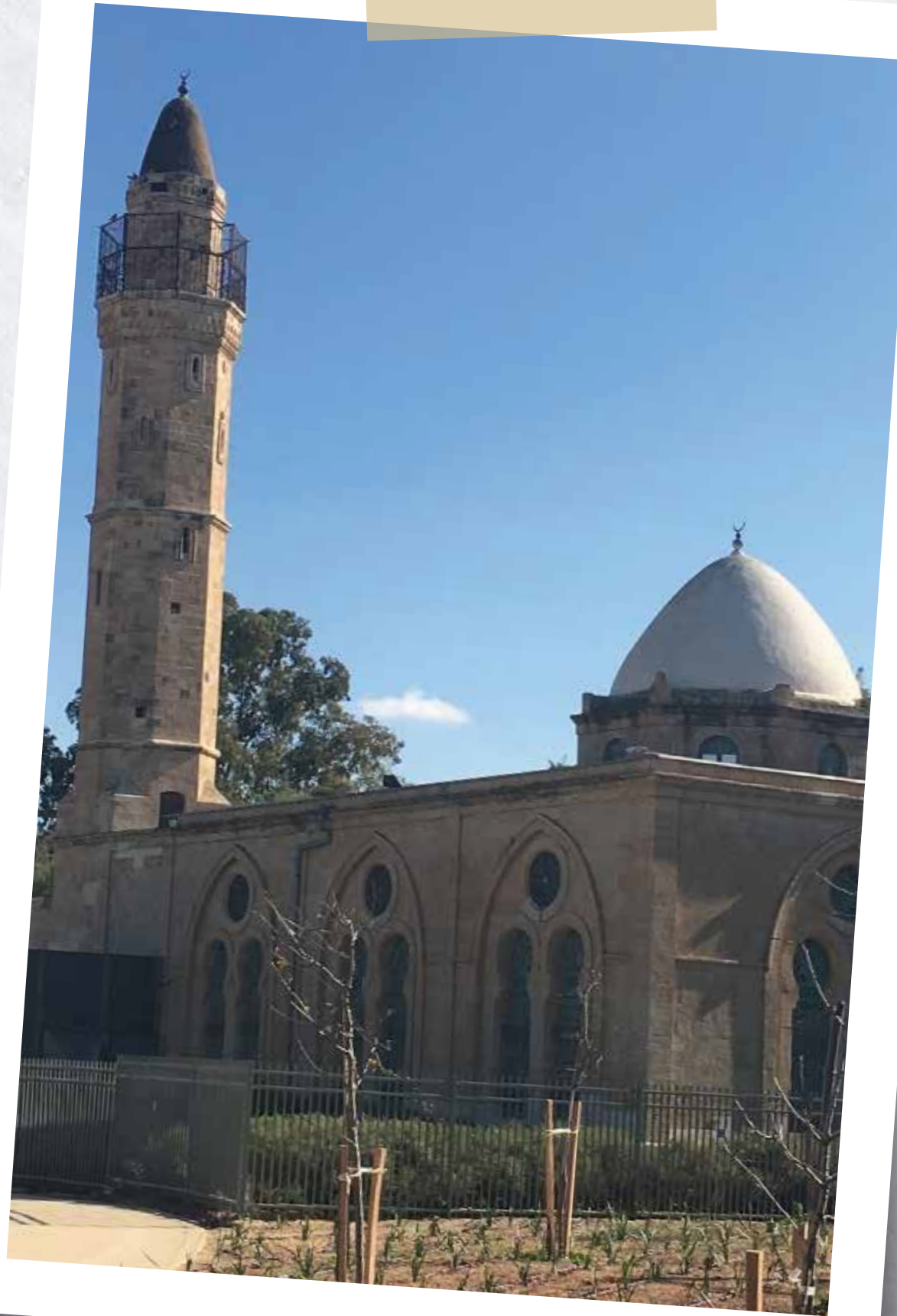
كانت أهمية النقب وقضاء بئر السبع استراتيجية وتاريخية، نظراً لموقعه الهام. فعلى سبيل المثال، ذكر حاكم سيناء البريطاني، الجنرال جارفيس، في عام 1930، أن القبائل العربية في جنوب فلسطين قطنت في أحد أهم الأماكن الاستراتيجية في الشرق الأوسط، حيث ذكر مدى أهمية مكانة جنوب فلسطين في الفترات التاريخية المتعاقبة. يؤكد جارفيس أن قضاء بئر السبع كان أحد أهم الطرق التجارية في الشرق الأوسط، وذلك أنه يحد البحر الأحمر ومصر وسوريا. فبئر السبع، المدينة التاريخية العريقة وعاصمة القضاء الجنوبي لفلسطين، تقع عند ملتقى عدة طرق تجارية منها طريق العقبة-غزة، وطريق الخليل-العقبة مروراً بمدن الساحل الفلسطينية مثل غزة واسدود والمجدل ويافا. هذا بالإضافة إلى أن تاريخ النقب وبئر السبع الحافل والعريق يضم مواقع مدن أثرية وتاريخية عديدة، منها: الخلصة؛ الرحبية؛ المشاش، تل أبو محفوظ، تل الملح؛ تل الحسي؛ عسلوج؛ عوجا الحفير؛ سبيطة؛ عبدة؛ كرنب وعسلوج. (مركز المحفوظات البريطاني-لندن PRO،FO 371/61868) وقد برزت أيضاً أهمية النقب الاستراتيجية أثناء مناقشات قرار تقسيم فلسطين عام 1947 وأيضاً في قرار لجنة بيل عام 1937.



بئر السبع العثمانية، تظهر في الصورة مبنى السرايا،
حدائق البرتقال، المدرسة الزراعية، المدرسة الاميرية.
المصدر: الناصرة 2020

أما مدينة بئر السبع العربية البدوية فقد كانت المركز الإداري لقضاء جنوب فلسطين وعرب النقب منذ عام 1900. بئر السبع كانت مدينة فلسطينية تشكلت بغالبية سكانها من العشائر، إضافة إلى تجار من غزة والخليل والقدس وعمال إدارة يتبعون الجهاز الإداري للدولة العثمانية، إلا أن الوثائق التاريخية تشير إلى وجود رؤساء بلديات من العشائر، ففي عام 1913 على سبيل المثال، جرى انتخاب حماد باشا الصوفي وهو من العشائر رئيساً للبلدية، ثم إن ملكية أراضي المدينة كانت تتبع للعشائر حيث اشترى الأتراك أراضي المدينة من عشيرة العزازمة. وقد بنى وخطط مدينة بئر السبع معماريون أجانب وعرب فلسطينيون كان أبرزهم سعيد أفندي النشاشيبي وراغب أفندي النشاشيبي. بعد وضع حجر الأساس للمدينة، وكما جاء في خرائط أرشيفية عثمانية، كانت المرحلة الأولى من البناء بإنشاء مباني الحكومة (السرايا) التي ضمت في البداية مدرستين لأبناء البدو، ومحكمة العشائر، ومحكمة شرعية، وبيداً، ومكتب القائم مقام، ومركزاً للشرطة، ومكاتب عمال البلدية (PRO، WO 303/496).

أمّا في المرحلة الثانية بين الأعوام 1904-1906، فقد بُني مسجد بئر السبع الكبير بتبرعات سخية من أبناء العشائر. وأتى آصف بيك الدمشقي (قائم مقام بئر السبع في الأعوام 1904-1906) بحجارة لمئذنة المسجد من خربة الخلصة. ومن ثمّ شيدت مدرسة للبنين ومدرسة للبنات في بئر السبع لطلاب قضاء بئر السبع. وفي فترة آصف بيك الدمشقي، أرسل بعض البدو أبناءهم لتلقي الدراسة في مدرسة العشائر في إسطنبول، وقد بُنيت في ما بعد مدرسة زراعية تخدم أبناء البدو. وصدرت في عام 1916 في المدينة صحيفة الصحراء المصورة التي نشرت باللغة العربية والعثمانية.



مسجد بئر السبع الكبير

اما في الفترة البريطانية فقد انتهج الإنجليز سياسةً مغايرةً تجاه عرب النقب عمّن سبقهم من الأتراك الذين فشلوا في بسط السيطرة على أهل قضاء بئر السبع، ولجأ الإنجليز إلى سياسة جديدة ترمي إلى حكمهم بصورة غير مباشرة، وذلك عبر تقوية مركز مشايخ القبائل ودمج البدو في أنظمة الدولة المختلفة، مثل توليهم مناصب مرموقة في إدارة بلدية بئر السبع. على سبيل المثال، بعض مشايخ البدو أصبحوا رؤساء أو نواباً في بلدية بئر السبع باعتراف كامل من سلطات الانتداب البريطاني، مثل الحاج علي العطاونة، والشيخ فريح أبو مدين، وحسين أبو كف، وشفيق مصطفى، والشيخ سلامة ابن سعيد. ويذكر أن تاج الدين شعت (وهو من أصول غزيّة) ترأس بلدية بئر السبع لعشرات السنوات. وقد أكد اللورد أكسفورد (حاكم بئر السبع آنذاك) أن البريطانيين كانوا حذرين للغاية في التعامل مع ملكية الأراضي انطلاقاً من إدراك سلطات الانتداب في النقب أن الأرض كانت شأنًا حساسًا على الدوام، كما قال اللورد أكسفورد حين قابلته: "لقد اعترفنا بملكية أراضي بدو بئر السبع دون أن نطلب منهم بشكل رسمي تسجيلها أو دفع ضرائب عالية بسبب ظروفهم الاقتصادية، وكانت أراضي البدو هي جزء من ملكية العشيرة كوحدة ولم تكن ملكاً لأفراد مما سهّل عملية الاعتراف بها. عرفت جميع العشائر أراضيها بالفطرة دون تسجيلها عند الحكومة كما تطلبت قوانين الأراضي العثمانية. لم نعارض ملكية أراضي البدو، كما أننا لم نجبرهم على تسجيلها في مكاتب الحكومة. على سبيل المثال تعود ملكية أراضي بئر السبع إلى إحدى عشائر العزازمة، ولذا لم نتصادم مع البدو حول الطريقة التي أدركوا بها ممتلكاتهم، ولكن لأن البدو لم يكونوا أثرياء جداً، فقد فضلنا لأسباب اقتصادية ألا نطالبهم بدفع ضرائب عالية أحياناً، على الرغم من أن بعضهم دفعها، ولم يشجع وضع البدو الاقتصادي البريطاني على فرض سياسات ضريبية صارمة (مقابلة شفوية مع اللورد أكسفورد. جنوب غرب بريطانيا، 2007). حاول البريطانيون معالجة المخاوف المتعلقة بملكية الأراضي والضرائب، فعلى سبيل المثال يشير الباحث سلمان أبو ستة - ابن بئر السبع (2008)، إلى اجتماع وزير المستعمرات ورئيس حكومة بريطانيا لاحقاً ونستون تشرشل والمندوب السامي هيربرت صمويل بمشايخ السبع في عام 1921 واعترافهم بملكية الأرض بناءً على التقاليد والأعراف العشائرية. حيث تبين الوثائق الارشيفية البريطانية اعتراف الحكومة البريطانية بملكية اهل قضاء بئر السبع لأراضيهم.



غلاف صحيفة الصحراء
المصورة الصادرة في بئر السبع العثمانية: (النصاصرة 2020)

في تشرين الأول 1938 نشرت صحيفة التايمز اللندنية تعليق المفتش العام السابق جي. بي. سبيسر على احتلال بئر السبع من قبل الجماعات المتمردة من الخليل والتي قامت بإحراق المباني الحكومية ومراكز الشرطة، وذلك بقوله: "قامت مجموعة متمردة تتألف من 300 مسلح بغزو الخليل ليلاً ثم أكملوا طريقهم إلى بئر السبع حيث ضربوا المباني الحكومية" (GB99, KCLMA O'Connor 3/2). واستعادت الكتيبة الثانية البريطانية بئر السبع فقط في تشرين الثاني عام 1938، بعد أن كانت تحت سيطرة المتمردين الفلسطينيين التامة لفترة لم يكن فيها حكم من أي نوع للسلطات البريطانية في بئر السبع، وإنما تحت سيطرة البدو والثوار؛ حيث استطاع المتمردون الاستيلاء على مكاتب الحكومة وتدميرها والسيطرة على أسلحة الشرطة (هكذا تم تحرير مدينة بئر السبع من الاستعمار البريطاني لأشهر عديدة لتسقط في سيطرة العشائر. GB99, KCLMA O'Connor 3/14/53).

أما في عام النكبة فقد صمدت المدينة أشهر ورفع علم فلسطين على مبنى السرايا حتى سقطت المدينة تحت سيطرة القوات الصهيونية في أكتوبر عام 1948 وتهجير كل سكان المدينة الذي وصل تعدادهم إلى 7000 نسمة في حينه.



نكبة النقب وبئر السبع

بعد إقامة اسرائيل عام 1948، وما تبعها من نكبة وتهجير الغالبية العظمى من النقب إلى الضفة الغربية والأردن وغزة وضواحي القدس والأحمر ومسافر يطا تم تركيز من تبقى من اهل النقب أي ما يقدر ب 13,000 نسمة في منطقة عسكرية مغلقة تدعى السياج، أي المنطقة المغلقة شمال شرقي مدينة بئر السبع. في جنوب هذه المنطقة، واجه أهل النقب وقضاء بئر السبع تحديات مختلفة: تم إخلاء العديد من أراضيهم ومصادرتها، مما دفعهم للعيش كنازحين ولاجئي داخل في منطقة مطوّقة في شمال شرق مدينة بئر السبع. أما في فترة الحكم العسكري الذي استمر حتى عام 1948، فقد استطاعت إسرائيل السيطرة على غالبية أراضي النقب، وبذلك خلقت واقعا جرى فيه نقل غالبية العشائر من موطنها الأصلي، بمعنى أن غالبية سكان النقب هم مهجرون داخل وطنهم، تحولت أراضيهم وأملاكهم إلى أملاك غائبين. سقط بئر السبع في ال 21 من تشرين الأوّل / أكتوبر يمثل النكبة في النقب. بنظر عرب النقب، كان سقوط بئر السبع "يوماً أسوداً" في تاريخهم، وأشاروا إلى احتلال بئر السبع في عام 1948 باسم "كسرة السبع"، أي "نكبة بئر السبع" - باللهجة البدويّة المحليّة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من انتهاء الحرب، كما ورد في السجّلات الأرشيفيّة العربيّة والبريطانيّة، واجه عرب النقب الطرد والترحيل حتّى عام 1959. وفي تقرير صدر في ال 24 من تشرين الثاني / نوفمبر 1949، موجّه إلى وزارة الخارجية البريطانيّة، أُشير إلى أنّ بعض عرب النقب (وخاصّة العزازمة) لم يعلنوا الولاء للدولة الجديدة، وأنّ 700 من أعضاء عشائر العزازمة قد طردوا. خلال الخمسينيّات، وفي ظلّ حكم عسكريّ صارم، فقد العرب البدو معظم أراضيهم. كما استخدمت سلطات الحكم العسكريّ قوانين الدفاع البريطانيّة للطوارئ - وتحديدًا المادة 126 المتعلقة بالمناطق الأمنيّة والمناطق المغلقة - لمصادرة الأراضي البدويّة. ووفقًا للمادة 126، أُغلقت هذه المناطق في وجه العرب، مع تأمين بعض هذه المناطق المغلقة للاستيطان اليهودي. واستخدمت إسرائيل قانونًا آخر للسيطرة على الأراضي العربيّة، وهو قانون أملاك الغائبين عام 1950. وسيطرت إسرائيل على معظم أراضي البدو بموجب هذا القانون. هذه المناورات القانونيّة سهّلت مصادرة الأراضي العربيّة- البدويّة، وركزت البدو في منطقة آخذة بالتقلص داخل المنطقة المغلقة. وما زالت قضية ملكية الأراضي دون حل جذري منذ فترة الحكم العسكري حتى يومنا هذا.

لم تعترف إسرائيل بملكية عرب النقب للأرض ولا بصكوك الملكية العثمانية والبريطانية، وتواصلت بعد عام 1948 وحتى اليوم مخططات تجميع السكان قسريا بهدف السيطرة على أراضيهم، كان آخرها مخطط برافار والذي يسعى إلى السيطرة على ما تبقى من أراض بحوزة أهل النقب، والذي تم تجميده السنوات الاخيرة نتيجة الضغط الشعبي النقبياوي الفلسطيني والعالمي، فيما تتواصل محاولات إيجاد آليات اخرى لتنفيذ المصادرة، بينما يصارع أهل القرى مسلوبة الاعتراف على البقاء في قراهم ال 36 وفوق أرضهم، ورفض مخططات التجميع والترحيل كما حدث في أم الحيران والعراقيب.



رمز العودة: مخيم البقعة السبعاوي
في الأردن (تصوير د. منصور الناصرة)

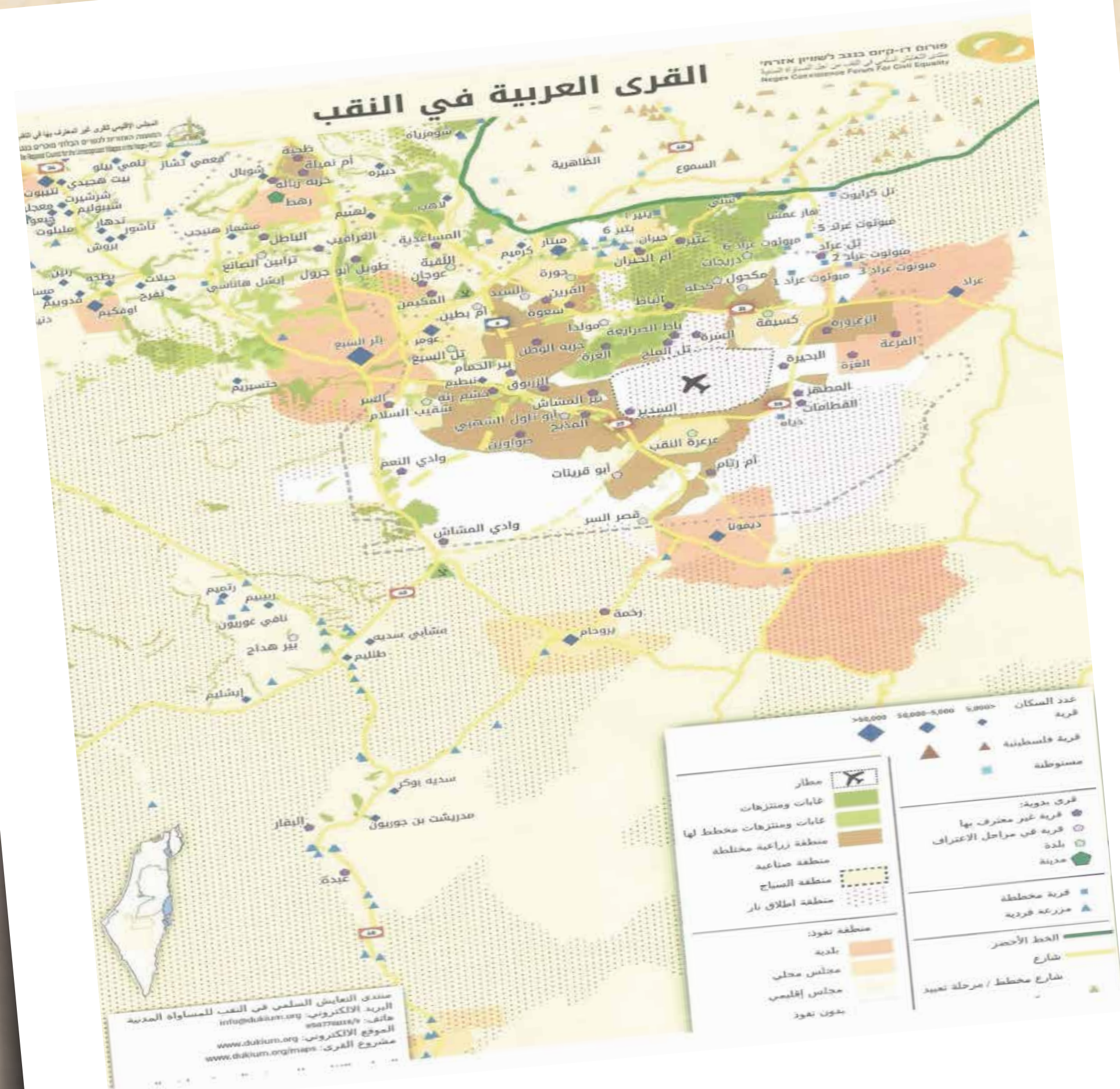
النقب وتحدى مخططات برافار: الحراك الشعبي وقضايا الارض

على مدى قرون عديدة عاش عرب النقب وبئر السبع في جنوب فلسطين، في منطقة بئر السبع غالباً. حافظ هذا المجتمع العربي الفلسطيني تحت الحكم العثماني والبريطاني وبعد النكبة، على مميزاته. حيث بلغ تعداد سكان النقب العرب في السنوات الأخيرة نحو 350 ألفاً يقطنون في أكثر من 36 قرية غير معترف بها وأيضاً في قرى أقيمت منذ سنوات الستينيات ضمن مشاريع الاستيطان والتمديد القسري مثل رهط وتل السبع وحورة واللقية وشقيب السلام وكسيفة وعرعرة وغيرها من قرى المجلس الإقليمي أبو بسمة والقيصوم وواحة الصحراء. يشكل عرب النقب اليوم ما يقارب الـ 31% من كامل التعداد السكاني في النقب. وما يقارب 12% من العدد الإجمالي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل. حالتهم المعيشية هي بمثابة صراع دائم وصمود يومي، حيث أن النازحين لبلدات الاستيطان القسري يعانون من البطالة والفقر نتيجة لفقدان أراضيهم ومواردهم الاقتصادية، ومن آثار التخطيط المدني السيء، إضافة إلى أولئك الذين يعيشون في قرى تاريخية لم تعترف بها الحكومة الإسرائيلية فهم محرومون من خدمات الدولة، ومحاصيلهم الزراعية ومواشيهم مهددة على الدوام. منذ أواخر الستينيات، ما يقارب نصف عرب النقب قد انتقلوا قسراً إلى البلدات المخططة حكومياً، تحت عباءة "تحديث" المجتمع، لينتج شعباً بلا أرض يملكها ولاجئين في أراضيهم التاريخية. وعندما اكتمل تجهيز البلدات المخططة من قبل الحكومة، تم تصنيف كل أولئك العرب الذين رفضوا الرحيل كـ "غير قانونيين وغير مُعترف بهم"، على الرغم من أنهم "أصحاب البلاد والوطن". استمر عرب النقب الذين قاوموا فكرة البلدات المخططة بالعيش في القرى "غير المعترف بها"، وقد صيغ هذا المصطلح في أواخر الثمانينات بعد تعرّض المجتمع النقبوي لموجة من ضغوط وسياسات التخطيط التي لا تتناسب مع أنماط عيشه التاريخية.

في عام 2007، أسس رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت لجنة غولديبيرغ المكلفة بحل أزمة الأراضي وادعاءات الملكية في النقب، ومعالجة قضية القرى غير المعترف بها. سعى عرب النقب من خلال آلاف الادعاءات القضائية التي تعود للسبعينات من القرن الماضي، للحصول على 200,000 دونم - وهو جزء صغير من أرضهم التاريخية- وهي أراضٍ مسجلة ومعترف بها في سجلات الدولة الرسمية. رداً على ذلك، قدمت اللجنة (والتي سميت تيماً بـ اليعازر غولديبيرغ، القاضي السابق في المحكمة الإسرائيلية العليا) اقتراحاً يفضي إلى الاعتراف بحوالي 50,000 دونم من الأراضي النقبوية، بالإضافة إلى عدد من القرى غير المعترف بها. لاحقاً، في كانون الثاني من عام 2009، شكّلت الحكومة فريقاً يرأسه إيهود برافار، لتنفيذ توصيات اللجنة. يقتضي مخطط برافار تلبية أقل من ربع مطالب عرب النقب. لكن أهل النقب واجهوا (مُمثّلين بالمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها والعديد من الاطر الفاعلة مثل لجنة التوجية العليا لقضايا عرب النقب والجمعيات الأهلية) المخطط بالرفض، ليقينهم بأن القبول سيكون نكبة ثانية وخسارة لأراضيهم التاريخية.

في عام 2011، حث حزب إسرائيل بيتنا - وهو حزب سياسي يميني بقيادة الوزير السابق افغدور ليبرمان- الحكومة على سحب المخطط بأكمله وعدم الاعتراف بأي ادعاءات ملكية لعرب النقب. وهذا ما أيده العديد من أعضاء الكنيست الإسرائيلي، مما يعبر عن انتصار اليمين المتطرف. لذا عدلت اللجنة قرارها، فمنحت المجتمع العربي النقبياوي جزءاً أصغر من الأرض مع بعض التعويضات، في حال وافق المواطنون العرب على الرحيل من أراضيهم. في غضون ذلك، شكّل عرب النقب بدورهم، اللجنة العليا لعرب النقب وأشرف عليها المرحوم عضو الكنيست سعيد الخرومي من أجل التصدي لمخطط برافار التهجير. تضمنت اللجنة ممثلين من المجتمع، الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني المحلية، المنظمات النسائية، نشطاء، الحركة الإسلامية، المحامين النقباويين، وأعضاء من الكنيست والحراك الشبابي. بالإضافة إلى مشاركة هيئات عربية سياسية وقانونية مثل عدالة وبعض المؤسسات الحقوقية الدولية. ويعتبر الحراك الشبابي النقبياوي من أهم القوى التي تصدّت لمخطط برافار. هذا الحراك هو نتاج تضافر جهود مجموعة من طلاب المعاهد العليا، ونشطاء من النقب والبلدات العربية من الشمال الى الجنوب، الذين التقوا في الجامعات والمؤسسات المختلفة. حشد الحراك قدرات الشباب النقبياوي الساخط، والمتقف تكنولوجياً ووظفها لصالح القضية. وبفضل تضافر الجهود والحراك الشعبي من النقب حتى الجليل والقدس، لقي هذا المخطط تغطية إعلامية واسعة النطاق طوال عام 2013 وحتى اليوم. وظهر تضامن غير مسبوق بين الفلسطينيين في إسرائيل، الضفة الغربية، غزة والشتات للتصدي لمخطط برافار الإسرائيلي.

أصدرت مؤسسات دولية عديدة مثل الأمم المتحدة وأيضاً أحزاب بريطانية تصريحات عدة تدعو فيها إلى إلغاء مخطط برافار. كما أنها طالبت إسرائيل باتخاذ خطوات فورية لمدّ القرى غير المعترف بها بشبكات الكهرباء والمياه، وتحسين بنيتها التحتية. في صيف عام 2013، في جنيف، أدلت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نايفي بيلاي، ببيان عام ضد المخطط. وقالت: "إذا أصبح هذا المشروع قانوناً، فإن هذا سوف يعجّل من هدم مجتمع نقباوي عربي بأكمله، ويجبرهم على التخلي عن منازلهم، وحرمانهم من حقوقهم في ملكية الأرض، وحصارهم الثقافى والاجتماعي تحت اسم التنمية والنهوض". وعلى الرغم من الاحتجاج العام، حاز مشروع



القانون في تصويت الكنيست الأول على 43 صوتاً لصالحه و 40 صوتاً ضده، وكان يُعتقد أن لديه فرصة جيدة للارتقاء للمرحلة الثانية من التصويت قبل نهاية العام. في المقابل اندلعت احتجاجات في القرى العربية في جميع أنحاء البلاد، ونظم أهل النقب وقفات شعبية ضد المخطط في مدن عديدة مثل القدس وبئر السبع وغيرها. وقد ازدادت وتيرة رد الفعل الجماهيري الرفض للمخطط في صيف عام 2013، حيث نظمت احتجاجات وطنية تحت شعار "برافار لن يمر". وفي 15 تموز، أعلنت لجنة المتابعة العليا للفلسطينيين في الداخل إضراباً عاماً، ليتزامن مع المظاهرات التي خرجت في غزة، رام الله، القدس، يافا، أم الفحم، بيت لحم والجليل وحتى البلدان العربية والأوروبية. وقد نشبت احتجاجات صاخبة في بئر السبع، حيث نظم ناشطون اعتصاماً سلمياً وتم إغلاق شارع رئيسي بالقرب من جامعة بن غوريون. وبعد أسبوعين، تبع ذلك مظاهرات أخرى في بئر السبع ووادي عارة ومنطقة المثلث، الضفة الغربية ومدن في جميع أنحاء العالم.

وقد تأججت الاحتجاجات في 30 تشرين الثاني من عام 2013، عشية التصويت الثاني للكنيست لمشروع مخطط برافار. فنظم النشطاء "يوم الغضب" من أجل النقب في القرى والمدن العربية، الأراضي المحتلة، وعشرات المناطق الأخرى في العالم. وبحسب صحيفة "هآرتس"، فقد خرج آلاف المتظاهرين في النقب، القدس وحيفا، وأصبحت قرية حورة النقباوية في النقب المنطقة المركزية للمظاهرات. وقد قام الحراك الشبابي النقباوي بتنسيق فعاليات يوم الغضب، داعياً 19,000 شخص عن طريق فيسبوك، وناشراً عبر تويتر هاشتاغ #StopPrawerPlan (أوقفوا مخطط برافار) كما ورتبت عملية نقل المتظاهرين وتوزيع المنشورات. كما نظمت مظاهرات تضامنية في أماكن مثل القدس، غزة، لندن، برلين، روما، اسطنبول، القاهرة ومدن أميركية مختلفة.

يعد "يوم الغضب" الذي سجله التاريخ انتصاراً فلسطينياً عربياً نخباً ونموذجاً في الصمود، حيث قادت جماعات عربية شابة ومنظمة تظاهرات ضد مخطط برافار، بما يشابه نمط الاحتجاجات السلمية التي شهدتها البلدات العربية المجاورة خلال ثورات الربيع العربي. ومن أحد الآثار الهامة للاحتجاجات ضد مخطط برافار وما تبعه من نشاطات، أن الاعلام الإسرائيلي بدأ بتداول أخبار النقب، والقرى غير المعترف بها مما كشف مدى أزمة ونكبة النقب التاريخية. في 12 كانون الأول من عام 2013، بعد عامين من المظاهرات، أعلن عضو الكنيست بيني بيغن، أحد مؤسسي المخطط، سحب قرار برافار. واستقبل هذا الخبر بحفاوة، على الرغم من أن مطامع الاقتراح الأولي للمخطط ما زالت تتجسد على أرض الواقع بشتى الطرق. ووفقاً للمركز القانوني للأقلية العربية في إسرائيل (عدالة) ومنتدى التعايش السلمي في النقب، تم هدم آلاف المنازل النقباوية منذ عام 2011 حتى اليوم.

ما زال صراع أهل النقب للاعتراف بأراضيهم مستمرا حتى اليوم. حيث شهدت السنوات الأخيرة تصعيداً في وتيرة هدم البيوت العربية وتدمير المحاصيل الزراعية، آخرها كان هدم قرية العراقيب مئات المرات وحصار قرية أم الحيران حتى يومنا هذا. فقد شهدت الأشهر من العام المنصرم وقفات احتجاجية غاضبة في بئر السبع لمنع تحريش أراضي قرية خربة الوطن وبيير الحمام والبقية وغيرها. لم تنته مخططات برافار رغم تجميدها في عام 2013 لكن إرثها ما زال موجوداً حيث نرى ازدياد وتيرة هدم البيوت في القرى النقباوية بشكل يومي، مما أدى إلى هبة قرية سعوة في العام المنصرم حيث تصدى عشرات الآلاف من أهل النقب والداخل الفلسطيني لمحاولة تحريش ومصادرة آلاف الدونمات من أراضي قرية سعوة في منطقة أطلق عليها "نقع بئر السبع". لكن النقب ما زال يدفع فاتورة الصمود اليومية منذ هبة سعوة وهبة أيار حتى يومنا هذا، حيث تزداد وتيرة هدم البيوت وتدمير المحاصيل الزراعية بشكل يومي، لكن الصمود ما زال عنوان المرحلة في النقب.

المصدر:

منصور الناصرة، 2020. بدو النقب وبئر السبع: 100 عام من السياسة والنضال. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. الرياض.

Mansour Nasasra, 2017. The Naqab Bedouins: A Century of Politics and Resistance, Columbia University Press.

